

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1555

المعقودة عبر الفيديو، يوم الخميس، 4 شباط/فبراير 2021، الساعة 15/00

الرئيس: السيد مارك بيكستين دو بيتسورف (بلجيكا)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1555 من جلسات مؤتمر نزع السلاح وقبل أن نشعر في مناقشة جدول أعمالنا لهذه الظهيرة، أود أن أعرب عن ترحيبي الحار بزميلة جديدة تسلمت مهامها منذ وقت قريب كسفيرة وهي صاحبة السعادة السفيرة تين مورث سميث من النرويج. أرحب بك بشدة في هذه الهيئة وأؤكد لك، نيابة عن مؤتمر نزع السلاح، تعاوننا ودعمنا الكاملين.

والآن أعطي الكلمة لمن تبقى من المتكلمين على القائمة. وأعطي الكلمة أولاً لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس، وأنضم إليك في الترحيب بالسفيرة تين سميث من النرويج ضمن أسرتنا في مؤتمر نزع السلاح.

وأشكر السفير روبرت وود والسفير غينادي غاتيلوف على بيانتهما في الاجتماع الذي عُقد في وقت سابق اليوم. فالهند ترحب بتمديد العمل بالمعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية التي أبرمها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة باعتبارها خطوة مهمة ومساهمة إيجابية في تحسين مناخ الأمن الدولي وهو أمر تمس الحاجة إليه، وفي تحقيق الهدف المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية، الذي هو على رأس أولويات المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المضمن في اقتراحك المنقح، الوارد في الوثيقة CD/WP.632، أسمح لي، السيد الرئيس، أن أشكر زملاءك، أولاً، على تعميم هذا التتبع مع بعض التعديلات التي اقترحتها. غير أنه لا يزال في جبتي بعض الأسئلة وبعض الملاحظات. وأشير بداية إلى آخر فقرة في الديباجة التي أُجريت فيها تغيير النص من "عملاً بالمادة 28" إلى "بالإشارة إلى المادة 28"، وأود أن أفهم الأسباب وراء قيامك بذلك لأن الأمر غير واضح تماماً بالنسبة لي؛ وحتى لو كان الفرق ليس كبيراً، فأنا متأكد من أن هناك فرقاً دقيقاً.

وفيما يتعلق بالفقرة 3، أدخلت الآن "تدابير فعالة" وأزلت "طبيعة الاتفاقات ونطاقها" طبقاً لما اقترحناه. ولكنني أرى أن هذه العبارة لا تزال دون توقعاتنا، حيث إن الصيغة، في الفقرة 1 (ج) من منطوق المقرر في الوثيقة CD/2119، كانت كالتالي: "النظر في اتخاذ تدابير فعالة، بما فيها الصكوك القانونية من أجل المفاوضات". وأمل أن يتسنى أخذ هذا أيضاً بعين الاعتبار، مثلما طلب عدد من الزملاء الآخرين أيضاً.

السيد الرئيس، أود أن أعرب عن شواغل مماثلة فيما يتعلق بالفقرة 7 التي لا تشير إلى اعتماد التقرير، وإنما تتحدث فقط عن "الإدراج الواجب" للتقارير المضمنة في التقرير السنوي للمؤتمر. غير أنه من الأهمية البالغة أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح التقارير أيضاً بالإضافة إلى اعتمادها داخل الهيئات الفرعية.

وقد أثار زميلي الموقر من المكسيك مسألة ما إذا كانت اجتماعات الهيئات الفرعية ستكون رسمية أو غير رسمية. ومن وجهة نظر بلدي، يتعين أن يكون بعض الاجتماعات اجتماعات رسمية بالتأكيد، حتى يتسنى للبلدان الإدلاء ببياناتها ومواقفها بصورة رسمية، وسندافع بشدة على أن يكون هناك عدد من الاجتماعات الرسمية حتى لو أنه من المؤكد أن بعض الاجتماعات سيكون غير رسمي.

وهذا كل ما لدينا لنقله في هذه اللحظة. ولك من وفدي كل التأييد في اعتماد برنامج العمل هذا مع ما اقترحناه من تعديلات. وإني أتطلع إلى العمل مع دول أعضاء أخرى لأجل التوصل إلى قرار يحظى بتوافق الآراء. شكراً لك، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند وأعطي الكلمة الآن لسفيرة النرويج.

السيدة موريش سميث (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لك، السيد الرئيس، وأشكرك على كلمات الترحاب الودودة. إنني الآن أتطلع إلى ما أمل أن يكون سنوات مثمرة في بناء أسس السلام والاستقرار هنا في مؤتمر نزع السلاح. ولأن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة، دعني أهنئك أولاً، السيد الرئيس، على توليك مهامك هنا. فتولّي رئاسة مؤتمر نزع السلاح، حسب ما سمعت، ليس بالأمر الهين أبداً. وبهذه الصيغة الافتراضية، صار مهمة لا يُحسد عليها. وعليّ أن أعتز أنك تبرع في ذلك إلى حد كبير.

ثانياً، أود أن أعتّم هذه الفرصة لأرحب بإبرام الاتفاق بين الرئيس بايدن والرئيس بوتين على تمديد العمل بالمعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية خمس سنوات أخرى. فهذا من أمنيات النرويج منذ زمن بعيد التي كنا قد أعربنا عنها لكل من الولايات المتحدة وروسيا. فالتمديد مهم بالنسبة للنرويج لأن معاهدة ستارت الجديدة تسهم في تحقيق الاستقرار والأمن، على الصعيدين العالمي والإقليمي. ولتمديدها أهمية حاسمة أيضاً بالنسبة للعمل الجاري لأجل تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ثالثاً، أود أن أشكرك، السيد الرئيس، وزملاءك في مجموعة الرؤساء الستة لدورة عام 2021 من دورات المؤتمر. فبسبب توالي الدورات السنوية للمؤتمر والتتابع السريع على رئاسته، أصبح نظامه الداخلي يجعل من تحقيق أي تقدم مهمة شاقة للغاية. وإن ما تبذلونه من جهود للتسيق الداخلي بين الرؤساء الستة يجعل حظوظنا أوفر في الاضطلاع بولايتنا.

رابعاً، أود أن أعبر عن دعم النرويج للحزمة التي اقترحتها بشأن برنامج العمل والهيئات الفرعية والبيان الرئاسي. ففي كل حل توافقي مناسب، هناك أخذ ورد. فلا أحد يحصل على كل ما يريد. ولا يوجد طريق مختصر يؤدي إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وما مؤتمر نزع السلاح إلا مرآة للعالم الذي نعيش فيه. فالحزمة الحالية لا تحقق جميع الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، لأجل إنشاء المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي. غير أن استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح على مدى عقود يوحي بأنه ينبغي لنا الاعتدال في طموحاتنا على المدى القصير. فإذا ما نحن بدأنا بمبادرات متواضعة واتخذنا خطوات صغيرة، ربما نستطيع شيئاً فشيئاً أن نعيد مؤتمر نزع السلاح سيرته الأولى باعتباره المنتدى التفاوضي النافع، ومن ثم نقل الحاجة إلى إيجاد أماكن أخرى لمناقشة عمليات نزع السلاح. والحزمة التي اقترحتها مجموعة الرؤساء الستة في دورة عام 2021 مساهمة مفيدة في هذا الشأن.

ولأجل تحقيق الأمن الجماعي، دعونا نساعد مؤتمر نزع السلاح على استئناف عمله الموضوعي؛ فدون حوارٍ موضوعي، لن نصل أبداً إلى طاولة المفاوضات وسنجد من أنفسنا، كمؤتمر نزع السلاح، عديمي الجدوى وعاجزين عن الإتيان بأي نوع من أنواع الحل. وعليه، فإننا نحث زملائنا أعضاء مؤتمر نزع السلاح على التحلي بالليونة ورباطة الجأش. وشكراً، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة النرويج وأعطي الكلمة لممثل المكسيك.

السيد مارتينيس رويس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، يود وفدي بادىء ذي بدء أن يرحب بالسفيرة النرويجية وأن يعترف بدور بلدها الهام في مسائل نزع السلاح.

إن وفدي ينضم إلى الوفود الأخرى التي اعترفت بانتهاء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي من الإجراءات القانونية لأجل تجديد معاهدة "ستارت" الجديدة مدة خمس سنوات إضافية. وهذا بلا شك تطور إيجابي يلقى الترحيب في مناخ جيوسياسي مضطرب يتسم بتزايد التوترات ويُحدّق فيه الخطر بالأمن الدولي. ونأمل أن يمهد هذا، إلى جانب تطور إيجابي آخر حصل مؤخراً - وهو دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ - الطريق أمام إجراء حوار أقوى بين بضعة أطراف

وعلى الصعيد الثنائي وعلى الصعيد المتعدد الأطراف على وجه الخصوص، بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار ومسائل الأمن الدولي وفقاً لمبادئ القانون الدولي القائمة.

ويتفق وفدي بشكل خاص مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على أن تجديد العمل بمعاهدة "ستارت" الجديدة خطوة مهمة؛ غير أنها ليست الخطوة الوحيدة ويجب أن تؤدي إلى اتفاقات أخرى واقعية. ويرى وفدي أنه يتعين أن تؤدي هذه الخطوة بالضرورة إلى الامتثال التام للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى تنفيذ الالتزامات والمقررات المتفق عليها في الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمرات الاستعراض التي تعقدها الأطراف في تلك المعاهدة، ولا سيما تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً لا لبس فيه بإزالة الترسنات النووية إزالة تامة لأجل تحقيق نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس، فيما يتعلق بالنسخة المنقحة الأولى من مشروع الحزمة الذي عممه وفدك، نعرب عن امتناننا لك على ما بذلته من جهود أنت والرؤساء الآخرون لدورة عام 2021 من دورات مؤتمر نزع السلاح بهدف تقريبنا أكثر من التوصل إلى توافق الآراء الذي سيكون، حسب قولك الصائب، خطوة متواضعة جداً إلى الأمام ولكنها خطوة ستقرب المؤتمر أكثر من البدء، على الأقل، في الاضطلاع بولايته التفاوضية.

وإننا نقدر كون هذه النسخة أقرب إلى مشروع الحزمة الذي قدمه في العام الماضي وفد الجزائر، إلى جانب الرئاسة الأخرى لدورة عام 2020، والذي رأينا أنه كان قاب قوسين أو أدنى من تحقيق توافق الآراء وكنا على استعداد لدعمه رغم التشكيك الشديد في مدى المنفعة التي تُجنى من الهيئات الفرعية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتقييم نتائج العمل الذي أنجز في عام 2018. ونعتقد أنه كلما اقترب المشروع من المشروع الجزائري، كلما زادت حظوظه في النجاح.

وفي ذلك الشأن، ومع أن بإمكان وفدي أن يتفق مع بعض التغييرات المقترحة إدخالها على العنوان ومع الإضافة إلى الفقرة الثالثة من الديباجة، نعم أيضاً أهمية الاتساق مع المرونة التي أبديناها في الاجتماع السابق، وبإمكاننا الموافقة إذاً على الرجوع إلى لغة العام الماضي، إذا اقتضى الأمر. غير أننا نشعر بالقلق من الإضافة في الفقرة 3، وهي: "يجوز أن يتضمن هذا مناقشات تتناول صكوكاً ملزمة قانوناً لأجل التفاوض". فنحن نعتقد أن الصيغة السابقة، التي وردت في المشروع الجزائري، قد تركت نوعاً من الغموض البناء فيما يتعلق بتفسير العبارة المصطلحية "تدابير فعالة" وفق ما يقتضيه تحليل نسقي وسياقي يستند إلى أحكام الفقرة 2، مع الحرص طبعاً على أن يكون ذلك وفقاً للوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وبناءً عليه، نفضل العودة إلى ذلك الغموض البناء. وفي حال لم تفضل الوفود ذلك، فإننا نود اقتراح استبدال الجملة بهذه الصيغة: "يتضمن هذا النظر في صكوك ملزمة قانوناً للتفاوض والتوصية بها". وبإمكاننا، بدلاً من ذلك، أن ندعم الاقتراح الذي تقدم به هذا الصباح وفد جنوب أفريقيا.

وفي الختام، ندعم مقترحات كوبا والهند ووفود أخرى التي مفادها أنه ينبغي أن تعبر الفقرة 7 بدقة عن الحاجة إلى أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح تقارير الهيئات الفرعية قبل إحالتها إلى الجمعية العامة بواسطة التقرير السنوي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك. وأعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا.

السيدة ويردانيغتياس (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، دعني أبدأ كلمتي بالتأكيد

لك على دعم إندونيسيا المستمر لعمل الرئاسة ولهذا المؤتمر الموقر.

وأود أن أنضم إلى آخرين في الترحيب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ وبتمديد العمل بمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة. ونأمل أن تسهم هذه التطورات البالغة الأهمية في تمكين هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وتحيط إندونيسيا علماً مع التقدير بمشروع الحزمة المحدثة الذي عُقد في 29 كانون الثاني/يناير 2021 وتشكر مجموعة الرؤساء الستة لدورة عام 2021 على ما بذلوه من جهود لكي نحقق تقدماً في عملنا. وأعتقد أننا نتفق جميعاً على أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يمضي إلى الأمام لكي يؤدي ولايته بفعالية ويحتفظ بجذواه. وأهم ما في الأمر توجيهاً لهذا الغرض هو إنهاء المفاوضات المطولة على برنامج العمل، وهو أمر نأمل تحقيقه أثناء الجزء الأول من دورتنا.

وترى إندونيسيا أن مشروع الحزمة المحدثة يشكل أساساً متيناً لأنه يستند إلى الحزمة التي كانت قد طرحتها الرئاسة الجزائرية في العام الماضي، والتي كانت أقرب ما يمكن إلى نيل توافق الآراء بشأنها. وإننا نتمن أيضاً جهودك، السيد الرئيس، في سبيل الحفاظ على التوازن الدقيق وإظهار العناية في أخذ اقتراحات وتعقيبات الوفود بعين الاعتبار، قدر الإمكان.

السيد الرئيس، لم يطرأ تغيير على موقف بلدي الأساسي من المؤتمر. فنحن نريد برنامج عمل يكون شاملاً ومتوازناً ومستنداً إلى العمل الذي أنجزه مؤتمر نزع السلاح في السابق، بما في ذلك العمل الذي قامت به الهيئات الفرعية في عام 2018، والأهم من ذلك كله، نريد برنامج عمل يكون قادراً على أخذنا باتجاه تحقيق مزيد من التقدم الموضوعي إلى استئناف المفاوضات على المسائل الأساسية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح.

وإذ نظرنا في مشروع الحزمة الحالي، فإننا نود أن ننضم إلى من ينادون بالمساواة في المعاملة بين المسائل الأساسية الأربع لمؤتمر نزع السلاح؛ حيث ينبغي أن تتوخى الحزمة تحقيق تقدم موازٍ وأن تتأدي تحديداً ببذل جهد مخلص لأجل تحقيق نفس القدر من النضوج من حيث الموضوع في المسائل الأساسية الأربع جميعها.

ومن وجهة نظر إندونيسيا، يشكل نزع السلاح النووي أولى الأولويات وينبغي أن يكون كذلك. وينبغي للمؤتمر الدخول في المفاوضات على الفور والخروج في نهاية الأمر باتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية. وينبغي لنا أن نسعى إلى مفاوضات على برنامج تدريجي بإطار زمني معين. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية بدورها أن تُعمل حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المشروع في إبرام اتفاق مبكر بشأن ضمانات أمنية فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها وملزمة قانوناً.

وفيما يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، نحتاج إلى التقدم باتجاه معاهدة متوازنة تعالج شواغل البلدان الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء. ونود أيضاً حث أعضاء مؤتمر نزع السلاح على بذل جهود جماعية لأجل التصدي للتهديدات الممكنة المرتبطة بتسليح الفضاء الخارجي والفضاء السبيرياني.

ندرك أنه لا تزال هناك آراء متباينة حول الطاولة بشأن مشروع الحزمة، بما في ذلك ما يتعلق بترتيب القضايا من حيث الأولوية. ولكن لا يمكن لمؤتمرنا إلا أن يحقق تقدماً إذا ما اتفقنا جميعاً على ذلك. فالدخول في مفاوضات بشأن مسألة من المسائل والثرثرة في الوقت نفسه بشأن مسائل أخرى لن يجدي نفعاً بالتأكيد. فمشروع الحزمة هذا يستلزم طمأننة كل عضو أن العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح بشأن جميع المسائل الأساسية سيؤدي إلى تحقيق تقدم حقيقي ومتساوٍ. وبذلك فقط نستطيع، في نظرنا، إشراك كل واحد منا والدفع بمؤتمرنا إلى الأمام.

وفي هذا الشأن، نشجعك، السيد الرئيس، على مواصلة عقد مشاورات شاملة مع جميع الوفود لأجل إيجاد أرضية مشتركة. ومن جانبنا، يلتزم وفدنا بالمشاركة البناءة ويدعو في الوقت نفسه أيضاً المندوبين إلى التحلي بالمرونة. وتبقى إندونيسيا على أهبة الاستعداد لدعم مؤتمر نزع السلاح في استئناف عمله الموضوعي وفي الاضطلاع بولايته باعتباره المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الالقائمة بأعمال إندونيسيا وأعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الروسي.

السيدة كوزنيتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): السيد الرئيس، في بياننا الذي ألقاه خلال الجلسة العلنية الأولى للمؤتمر، أوضحنا نهجنا القائم على المبادئ فيما يتعلق بطرائق عمل وفودنا أثناء دورة عام 2021 من دورات مؤتمر نزع السلاح. ولكننا لم نعلق بعد على الحزمة المقترحة.

وكما في الماضي، نرى أن التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل شامل ومتوازن هو الأولوية. وإننا ممتنون لرؤساء مؤتمر نزع السلاح في عام 2020 وللرؤساء الستة لهذه الدورة على ما بذلوه من جهود جبارة في سبيل التوصل إلى حلول توفيقية بشأن برنامج العمل. وقد أدى الوفد الروسي دوراً نشيطاً جداً في تلك الجهود. وقد عرضنا أفكارنا وتعليقاتنا بشأن الحزمة المقترحة الأصلية على الرئاسة البلجيكية. ونحيط علماً بأن بعضاً من تلك الأفكار والتعليقات، إلى جانب آراء بلدان أخرى، قد وضع في الاعتبار في النسخة المنقحة، CD/WP.632.

غير أننا نرى أن تنقيحاً أساسياً لم يُجرَ على المشروع ومن ثم فإن الوثيقة بصيغتها الحالية لا يتوفر فيها بعد جميع ما ينبغي أن يتوفر من شروط في برنامج عمل. ومثلما قلنا في مناسبات عديدة، يتعين أن يكون برنامج العمل متضمناً لمفاوضات، أو لمفاوضات تمهيدية على الأقل، على بنود من جدول الأعمال، وينبغي ألا يقتصر على اعتماد جدول زمني وإنشاء هيئات فرعية. وتوخياً لتلك الغاية، أي لأجل إطلاق مناقشات منظمة وموضوعية، في عام 2018، على سبيل المثال، اعتمدت الوفود حلاً بسيطاً، مبيّناً في الوثيقة CD/2119.

وإننا لا نعارض تكرار تجربة عام 2018 بشكل من الأشكال، ولكن ينبغي، إذا ما اخترنا هذا الخيار، أن يصاغ باعتباره مقررًا. ولذلك، نقترح تغيير عنوان الجزء الأول من الوثيقة لكي يصير على هذا الشكل باللغة الإنكليزية.

(تكلمت بالإنكليزية)

“Draft decision on the work of the Conference on Disarmament for 2021”

(تكلمت بالروسية)

وينبغي تصحيح عنوان الجزء الثاني أيضاً. وهنا أيضاً سأقول العنوان باللغة الإنكليزية:

(تكلمت بالإنكليزية)

“Draft decision for the implementation of the decision on the work of the Conference on Disarmament for 2021”

(تكلمت بالروسية)

ونحيط علماً بالصياغة الجديدة للفقرة 3. وفي هذا الشأن، نود استيضاح معنى الجملة:

(تكلمت بالإنكليزية)

“discussion of legally binding instruments for negotiations”

(تكلمت بالروسية)

فهل المطلوب منا أن نناقش ما إذا كان المجتمع الدولي يحتاج إلى ترتيبات ملزمة قانوناً فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذه المهمة تقع خارج نطاق مسؤولياتنا. فقد كُلفنا بمهمة إجراء مفاوضات بشأن بنود محددة من جدول الأعمال بهدف الاتفاق على مشاريع اتفاقات متعددة الأطراف.

ومن ثم، نرى أنه يمكن صياغة نهاية الجملة الأولى من الفقرة 3 كالتالي، باللغة الإنكليزية هذه

المرّة أيضاً:

(تكلمت بالإنكليزية)

“to consider and recommend effective measures, including legal instruments for negotiations, in line with the Final Document of the first special session of the General Assembly devoted to disarmament”

(تكلمت بالروسية)

وقد أثبتت هذه الصياغة قيمتها بالفعل في مقرر عام 2018 المضمن في الوثيقة CD/2119

وهي أكثر انسجاماً مع ولاية المؤتمر.

وهناك نقطة مهمة أخرى. نحن نرى أن من الضروري إخضاع سجلات المناقشات في الهيئات

الفرعية لإجراء موافقة المؤتمر قبل إدراجها في التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعليه، قبل الكلمتين:

(تكلمت بالإنكليزية)

“due reflection”

(تكلمت بالروسية)

ينبغي أن نضيف:

(تكلمت بالإنكليزية)

“adoption and”

(تكلمت بالروسية)

السيد الرئيس، ندرك جميعاً أن لدى الدول الأطراف في المؤتمر آراء متباينة بشأن الأولوية التي يتعين إعطاؤها لبدء في جدول الأعمال على بند آخر. فبعض الوفود يرى أنه ينبغي إعطاء الأولوية لمنع إنتاج المواد الانشطارية المخصصة لصناعة الأسلحة، بينما ترى وفود أخرى أن الأولوية هي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أو منع استخدام أسلحة الدمار الشامل لأغراض إرهابية. وفيما يتعلق بهذين الموضوعين الأخيرين، هناك مبادرات واقعية مطروحة بالفعل على طاولة المؤتمر في شكل مشاريع محددة أو عناصر بالغة الأهمية جاهزة للتفاوض بشأنها. ونقترح تحقيق توازن في مشروع الحزمة المقترحة بأن نُدرج ضمن ولاية الهيئة الفرعية 5 النظر في المبادرة الروسية المتمثلة في إنشاء اتفاقية دولية لمكافحة أفعال الإرهاب الكيماوي والبيولوجي.

وفي السنة الماضية، تحدثنا مراراً وتكراراً في موضوع ما يسمى أساليب العمل. وكما في الماضي، لا زلنا نعتبر تلك المناقشات مضيعة للموارد الثمينة وللوقت النفيس، وهو رأي تتأكد صحته في ضوء العجز في الميزانية والقيود التي فرضتها الجائحة. غير أنه لدى الأغلبية الساحقة من الوفود على ما يبدو الرغبة في مناقشة هذا الموضوع. وما دام الأمر كذلك، فإنه ينبغي تنظيم المناقشات على نحو يمنعها من تقويض ما نبذله من جهود في المسار الرئيسي، أي اعتماد برنامج عمل. فلسنا بحاجة إلى مزيد من الانقسام داخل المؤتمر.

وفي هذا الشأن، نعتبر أن من غير المناسب ترفيع مركز قائد المشاورات غير الرسمية بشأن تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح عمله وزيادة فعاليته إلى مركز ميسر. وفضلاً عن ذلك، نحن على اقتناع بأنه ينبغي ألا يخضع التقرير عن تلك المشاورات لموافقة الوفود وألا يكون له أي مركز رسمي. وينبغي إدراج هذا في الجملة الأخيرة من البيان الرئاسي. ونقترح الصياغة التالية، التي سأقرأها باللغة الإنجليزية:

(تكلمت بالإنكليزية)

“This report should not be agreed and has no status”.

(تكلم بالروسية)

وفي الختام، أود أن أؤكد لك أن الوفد الروسي عاقد العزم على التعاطي بصورة بناءة مع جميع الشركاء حرصاً منه على عمل المؤتمر بشكل سلس ومثمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الاتحاد الروسي وأعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد غوتن (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفدي الكلمة في ظل رئاستك، لذلك اسمح لي أن أهنئك على توليك الرئاسة الأولى لدورة عام 2021 من دورات مؤتمر نزع السلاح. وإننا نتطلع إلى التعاون معك ويمكنك الاعتماد على دعم وفدي الكامل.

تتفق سلوفاكيا تماماً مع البيان المدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من هذا اليوم. وإننا نرحب أيضاً وندعم تماماً الاتفاق المبرم ما بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تمديد العمل بمعاهدة "ستارت" الجديدة خمس سنوات أخرى ونعتبر المعاهدة إسهاماً بالغ الأهمية في الاستقرار والأمن الدوليين، حيث إنها تعزز الاستقرار الاستراتيجي ما بين الدولتين الكبريين الحائزين للأسلحة النووية عن طريق الحد من الترسانات النووية الاستراتيجية التي تم نشرها وزيادة قابلية التنبؤ والثقة المتبادلة، بوسائل منها آلية التحقق الخاصة بالمعاهدة.

وتدعم سلوفاكيا الإبقاء على هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيزه ومواصلة تحسينه. ونأمل أن يُعطي تمديد العمل بمعاهدة "ستارت" الجديدة مزيد من الزخم للحوار المتواصل بشأن سبل تحسين الاستقرار الاستراتيجي والاتفاقات التي ستبرم مستقبلاً بشأن تحديد الأسلحة التي يمكن أن تتسع لجوانب أوسع نطاقاً وأن تشارك فيها دول معنية. ونعتقد أيضاً أن من شأن تمديد العمل بمعاهدة "ستارت" الجديدة أن يفتح الطريق أمام مؤتمر الاستعراض المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد الرئيس، فيما يتعلق بالحزمة المقترحة، نعتقد أنها توفر إطاراً جيداً للعمل الموضوعي للمؤتمر في هذه السنة ونحن على استعداد للتخلي بالمرونة ولدينا رغبة في المضي قدماً استناداً إلى هذا المشروع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سلوفاكيا. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بركات (الجزائر): اسمح لي في البداية بأخذ الكلمة نيابة عن السفير الأزهر سويلم الذي لم تتسن له المشاركة في هذه الجلسة نظراً لارتباطات مسبقة له خارج جنيف. ويود وفد بلدي أن يرحب بالبيانين اللذين أدلى بهما سفيراً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بخصوص تمديد اتفاقية "ستارت" الجديدة وأن يعبر عن أملنا في أن تشكل خطوة إيجابية في مجال نزع السلاح.

السيد الرئيس، أود أن أعبر لك عن خالص الشكر والتقدير للمجهودات القيمة التي بذلتها وللمشاورات الحثيثة التي أجريتها مع الدول الأعضاء، مجدداً لك تأكيد الجزائر من خلال دعمك وكذا الرؤساء اللاحقين على دعمها لأعمال المؤتمر حتى يتمكن من تحقيق أهدافه وفقاً للولاية الموكلة إليه. وكما قلنا خلال افتتاح هذه الدورة، نؤكد على اعتقادنا الجازم بوجاهة منهجية عملك التي اعتمدت أساساً على مقاربة الدورة السابقة، لا سيما الحزمة التي قدمتها الجزائر، والتي تمثل ثمرة جهد جماعي بذله الرؤساء الستة وجميع الدول الأعضاء، حيث إن هذه المقاربة تتبني بصفة موضوعية ومجردة على الفرص التي يتيحها النظام الداخلي والممارسات المتعارف عليها في إطار أشغال المؤتمر، وكذا التجارب الناجحة مع الاستئناس بالمبادرات الحثيثة التي من شأنها الإسهام في تمكين المؤتمر من استعادة صلبته التفاوضية، ما يشكل مصلحة حيوية لجميع الشعوب. كما استندت هذه المقاربة إلى نص وروح الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على أساس تحمّل المسؤولية المنبثقة عنها والتحلي بحسن النية كمبدأ جوهري في العمل المتعدد الأطراف.

وبناءً على هذا الأساس، ارتكزت وجهة نظر الجزائر على ضرورة تحقيق التوافق المطلق والشامل للآراء حول الحزمة التي اقترحتها نيابة عن مجموعة الستة وهذا لحفظ مصالح جميع الدول الأعضاء دون استثناء وأخذ مواقفهم بعين الاعتبار. ويجدر في هذا المقام استحضار الذاكرة الحديثة للمؤتمر لبيان نجاح هذه المقاربة في جعل الحزمة التي اقترحتها الجزائر لكونها حلاً توفيقياً، compromise solution، أقرب ما يمكن من تحقيق توافق مطلق وشامل للآراء بفضل المساهمة الجماعية والتشاركية لأعضاء المؤتمر، والمرونة والقرارات الجريئة التي اتخذتها بعض الوفود التي تستحق مجدداً الثناء والتقدير. وشكّل ذلك أقصى خطوة بلغها المؤتمر في البحث عن توافق الآراء بخصوص برنامج عمل منذ مصادقة المؤتمر على آخر برنامج عمل له منذ سنة 2009. ونرى أن التحسينات التي أجريتها على الحزمة تدرج في إطار أخذ مصالح الدول الأعضاء ومواقفهم بعين الاعتبار، وتبقى في نظرنا تحفظ التوازن الدقيق للحزمة التي اقترحتها مجموعة الستة السنة الماضية.

لذلك، فنحن ندعمها وندعم أي تحسين من شأنه تحقيق المزيد من التوافق حول هذه الحزمة. ونرجو أن تتحلى الدول الأعضاء بالليونة المطلوبة في إطار العمل المتعدد الأطراف، وأن تبذل مخلصاً كل جهد ممكن للمضي قدماً بأشغال مؤتمرنا، كما تبدي الجزائر استعدادها لدعم أي خطوة من أجل المساعدة على تقريب وجهات النظر في هذا الإطار. وشكراً على كرم الإصغاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر وأعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة دياس مندوسا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، ينضم وفدي إليك أيضاً في الترحيب بالسفيرة مورس سميث من النرويج.

وترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بقرار الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية تمديد العمل بمعاهدة "ستارت" الجديدة. وترحب أيضاً بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، باعتبار ذلك خطوة بالغة الأهمية باتجاه إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة والتزاماً أكيداً بتحقيق السلام للشعوب.

إن وفدي يقدر جهود الرئيس وفريقه، التي مكنت من مواصلة أنشطة المؤتمر عن طريق تقديم مشروع برنامج عمل. وندعم إلى مختلف التعبيرات عن الامتثال لك على ما بذلته من جهود مضمينة لطرح هذه الوثائق على مشاورات واسعة.

وقد أولى وفدي اهتماماً لتعليقات دول أعضاء بشأن المقترح الذي قدمه الرئيس، وإننا نتطلع إلى المساهمة بشكل بناء في المناقشات. ونغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات الأولية بشأن الوثائق ريثما تقوم عاصمتنا بدراساتها.

ففيما يتعلق بمشروع المقرر الأول بشأن وضع برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح لدورة عام 2021، من المهم التشديد على أنه ينبغي للمؤتمر الاضطلاع بالولاية المنصوص عليها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وأن يعتمد برنامج عمل متوازن وشامل بالاستناد إلى جدول أعماله، مع إيلاء الاعتبار للمصالح لأمنية لجميع الدول. وفي ذلك الشأن، نلاحظ أن الفقرة الأولى من المنطوق تشير إلى أن المؤتمر يقرر العمل في عام 2021 طبقاً للجدول المدرج في المرفق. ونود أن نشدد على أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أثر جائحة مرض الفيروس التاجي - الكوفيد-19 على عمل المؤتمر في عام 2020 ونتائج ذلك الممكنة بالنسبة لعام 2021. وينبغي للمؤتمر، حسب رأي وفدي، أن يخطط لعمله المستقبلي بناء على عقد الاجتماعات وجها لوجه أو الاجتماعات الهجينة في حال تعذر ذلك. وقد بينت لنا الأسباب القليلة الماضية التي اقتصرت على الاجتماعات الافتراضية مدى صعوبة عقد مناقشة موضوعية تفاعلية في مكان آخر غير قاعة المؤتمرات.

ويساور وفدي القلق كذلك لأن الأمانة تعكف حالياً على إعداد ميزانية تقتصر على الاجتماعات الافتراضية فقط طيلة سنة 2021، الأمر الذي سيحد مدة اجتماعاتنا في ساعتين. ونرى أن من المهم الحفاظ على الولاية التفاوضية للمؤتمر، فهذه الهيئة ليست هيئة تداولية بحتة ولا يمكن لذلك السبب الاكتفاء بعقد مناقشات دون تحقيق نتائج. ومن الملائم، في ذلك الشأن، تسليط الضوء على ما يبذله الرئيس من جهود في سبيل معالجة شواغل الدول الأعضاء بالولاية التفاوضية للمؤتمر.

وفيما يتعلق بإنشاء الهيئات الفرعية، ورغم أننا نعتقد أنه ينبغي إنجاز عمل المؤتمر في جلسات عامة، فإن وفدنا منفتح على إمكانية الخروج تدريجياً من حالة الجمود عن طريق إنشاء هيئات فرعية شريطة الحفاظ على ولاية المؤتمر التفاوضية. ولذلك السبب، نعتبر أن من الإيجابي اعتراف الصيغة المنقحة من الفقرة 3 من المنطوق بأن الهدف من الهيئات الفرعية "قد يشمل مناقشة صكوك ملزمة قانوناً لأجل المفاوضات"، رغم أننا كنا نفضل لغة تشير إلى أن الغايات ربما تشمل التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً - ففي السنوات الأخيرة، قدم عدد من الدول الأعضاء إلى المؤتمر ورقات عمل تتضمن اقتراحات واقعية تستحق اهتمام المؤتمر لإبرام معاهدات بشأن أمور من بينها وقف سباق التسلح، ونزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومنع حدوث حرب نووية.

وفيما يتعلق بالفقرة 7 من المنطوق، نشاطر رأي وفود أخرى تقول إنه ينبغي أن تُعرض تقارير الهيئات الفرعية على نظر المؤتمر في الجلسات العامة وأن تُناقش بعد ذلك قبل إدراجها على النحو الواجب في التقرير السنوي للمؤتمر.

وفيما يتعلق بالفقرة 8 من المنطوق، نشاطر وفوداً أخرى شواغلها بشأن عدم الإضرار باجتماعات المؤتمر في المستقبل. وفضلاً عن ذلك، واستناداً إلى الجدول الوارد في المرفق بمشروع القرار الأول، نود توضيحاً عن البنود الواردة تحت عنوان "تنفيذ ترتيبات لأجل الهيئات الفرعية" و"مسائل تنظيمية أخرى". ونتساءل عن الفرق بين هذين البندين والمهام التي يُفترض إنجازها تحت كل واحد منهما. فهل يحيلان إلى

اعتماد المقرر الثاني أو إلى تنفيذ المقرر الأول؟ وبعبارة أخرى، سيكون من المهم جداً ومن المفيد الحصول على مزيدٍ من الوضوح بشأن ماهية هذه الترتيبات.

ويرغب وفدي في مواصلة المشاركة في المناقشات التي تتناول برنامج العمل بروح بناءةٍ تماماً ونأمل، بفضل التحلي بتلك الروح، أن يستطیع المؤتمر أخيراً، في عام 2021، الاتفاق على برنامج عمل يوضع خصيصاً للخروج من حالة الجمود التي يجد نفسه فيها. وإننا نتساءل، بتلك الروح أيضاً، عما إذا كان مشروع البيان الرئاسي ضرورياً حقاً. فحسب بعض الدول الأعضاء، ما يبزر إصدار بيانٍ هو الحاجة إلى تكييف طرائق عمل المؤتمر وتحسينها لجعله أكثر فعالية. ولكن إذا استطاعت الدول الأعضاء في المؤتمر الاتفاق على اعتماد مشروعَي المقررين 1 و2، فإن ذلك سيبرهن على أن أساليب عمل المؤتمر تقي بالأغراض التي نتوخاها منها.

وأكرر بيان موقف بلدي ومؤداه أنه ينبغي لنا ألا نجعل من مناقشة المسائل الموضوعية مشروطة بمناقشة المسائل الإجرائية، فذلك لن يُسهم سوى في زيادة تسييس عمل المؤتمر واستقطابه، وهو ما لا يساعد المؤتمر في الخروج من حالة الجمود. وبالإضافة إلى ذلك، ليس واضحاً لدى وفدي ما محل هذا البيان الرئاسي من مشروعَي المقررين الواردين في وثيقة واحدة. فأقصى درجات الحيطة تستدعي الفصل بين نصي المقررين والسعي إلى تحقيق توافق آراءٍ بشأن كل واحدٍ منهما، مثلما حصل في عام 2018.

السيد الرئيس، إن جمهورية فنزويلا البوليفارية ملتزمة بالعمل معاً لأجل النهوض بالعمل الموضوعي في هذا المنتدى عن طريق الحوار البناء والشفاف والقائم على المشاركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية وأعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شافشوك (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): نعتبر بولندا تمديد العمل بمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة خمس سنوات أخرى خطوة إيجابية ستساهم في الإبقاء على الاستقرار الاستراتيجي ما بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وهما الدولتان الحائزتان لأكبر الترسانات النووية.

ونعتقد أن الطرفين في المعاهدة سيواصلان حوارهما بهدف إبرام اتفاق لاحق أوسع نطاقاً يشمل جميع الأسلحة النووية، بما فيها الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وكذلك أنواعاً جديدة من الأسلحة النووية. ومن شأن المضي في المناقشات أيضاً أن يؤدي إلى زيادة فعالية آليات التحقق.

أما فيما يتعلق بالحزمة المقترحة، فإننا نقرها بالكامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بولندا وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دالسيرو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، مثلما قلنا في ملاحظتنا الافتتاحية، لك منا كل الدعم فيما تبذله من جهود لإحراز الموافقة على الحزمة.

فالبرازيل تعتقد أن تحقيق فتحٍ مبكر في المفاوضات سيكون هاماً جداً، بالنظر إلى جدول أعمال نزع السلاح الذي لدينا في هذه السنة، والذي يشتمل على مؤتمر استعراض الأطراف لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمرات استعراض معاهدات أخرى متعلقة بنزع السلاح.

ولأن البرازيل من البلدان التي ستتولى الرئاسة أثناء دورة عام 2021، فإننا لم نكن نعتزم أخذ الكلمة اليوم. ولكني أود أن أدلي بتعليق بشأن الأسئلة التي طرحها وفدنا هذا الصباح بشأن إجراء المفاوضات بالشكل الافتراضي.

واسمح لي من فضلك أن أطلع زملائي على تجربة شخصية. في عام 2018، وهي المرة الأخيرة التي عقدنا فيها مفاوضات موضوعية في هذه الهيئة، كنت بالفعل أتابع وقائع مؤتمر نزع السلاح وأساعد سفيرتي بصفته رئيس الهيئة الفرعية 3 المعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأتذكر جيداً أن معظم عملنا كان يُنجز عن طريق مفاوضات ومشاورات غير رسمية شارك فيها وفدان وأحياناً ثلاثة وفود في الوقت نفسه.

وبالطبع، يمكننا تكرار تلك التجربة في ظل الوضع الصحي الحالي. فبإمكاننا عقد مشاورات ثنائية بواسطة المنصات الرقمية، وحتى في إطار لقاءات تُعقد شخصياً ويشارك فيها خمسة أفراد على الأكثر، إن اقتضى الأمر. وفضلاً عن ذلك، لا نعلم ما الذي ستكون عليه الحالة الصحية العامة بعد مضي بضعة أشهر. فربما كان بإمكاننا العودة إلى الاجتماعات الهجينة أثناء وضع تقارير الهيئات الفرعية والتقرير النهائي لمؤتمر نزع السلاح في صيغتها النهائية وأثناء اعتمادها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل البرازيل. وبهذا نصل إلى ختام قائمة المتكلمين. ولدي طلبان لحق الرد. وأعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كابوستين (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، تود أوكرانيا ممارسة حقها في الرد على تعليق أدلى به الاتحاد الروسي. ونود أن نعرب عن رفضنا جميع الادعاءات الزائفة والمحرقة التي جاءت على لسان ممثل ذلك البلد، السيد بيلوسوف، رغم أنها لا تستحق الكثير من الاهتمام.

تعلمون أن هناك مثلاً روسياً جيداً يمكن ترجمته كالتالي: "من اهتم رائجتها هو من فعلها".

ومرة أخرى، يحاول الاتحاد الروسي فرض واقعه الموازي الخاص به على المجتمع الدولي. غير أن الواقع الحقيقي هو العكس. فروسيا تختلق المشاكل بالفعل، وتأتي بالمشاكل إلى جيرانها - أوكرانيا وجورجيا وبلدان أخرى - وذلك باعتدائها العسكري. وتلحق روسيا الضرر بهيكل الأمن الدولي بانتهاكها الصكوك الدولية الرئيسية بما فيها مذكرة بودابست. وتوقيع روسيا على تمديد العمل بمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة لن يخفي ذلك.

إن النظام الروسي يفتعل المشاكل لمواطنيه بتسميمهم عن طريق استخدام سلاح كيميائي متطور جداً.

وفي سعي أوكرانيا إلى الكشف عن جميع ما نفذته روسيا من جرائم واعتداءات، فإنها تتكلم لغة الحقائق الواقعة والحجج الموثوقة، فما نعرضه من حجج ووقائع ليس محض ادعاءات. والواقع أن ما يحدث في أوكرانيا ليس نزاعاً داخلياً وإنما هو اعتداء أجنبي مستمر تشنه روسيا على بلدي. وما تقوم به إدارة الاحتلال الروسي في دونباس والقرم ينتهك القانون الإنساني الدولي وذو طبيعة تخريبية ويرمي إلى تدمير سلامة بلدي الإقليمية. وأود مرة أخرى أن أذكر بقرار الجمعية العامة 262/68 بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا الذي دعت فيه الجمعية العامة، رداً على احتلال الاتحاد الروسي للقرم بصورة غير شرعية، جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة إلى عدم الاعتراف بتغيير مركز القرم وإلى الامتناع عن أي تصرف أو عمل يمكن تفسيره على أنه اعتراف بذلك التغيير.

وأشير أيضاً إلى أن هذا لم يكن نتيجة اختيار مشروع قام به سكان القرم ولا نتيجة ما يدعى أنه استفتاء حر. بل إنه كان، على العكس من ذلك، نتيجة سيناريو قائم على الخداع تم تنفيذه في القرم بواسطة سلطات غير شرعية نصبت نفسها بنفسها تحت تهديد السلاح من قبل خُدام الروس أو ما يسمى "الرجال الخُضر"، انتهت بمحاولة ضم شبه جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي، وهو ما لم يعترف به المجتمع الدولي.

إننا نحث الاتحاد الروسي على الرجوع عن الاحتلال غير القانوني للقرم وعن عسكرة البحر الأسود وبحر آزوف، وأن يوقف اعتدائه على أوكرانيا، بوسائل منها سحب تشكيلاته المسلحة ومرتبقيه ومعداتهم من أقاليم أوكرانيا المحتلة مؤقتاً، وبإنشاء نقاط لمراقبة الحدود مراقبة فعالة، وبتنفيذ التزاماته بالكامل بموجب اتفاقات مينسك.

وأود أن أنوه مرة أخرى إلى أن القرم كانت وستبقى جزءاً من أوكرانيا رغم محاولات الاتحاد الروسي سرقته. وقد حان الوقت لإعادة ما سُرق. وإننا على يقين أن المساءلة الدولية عن اعتداء الاتحاد الروسي على أوكرانيا آتية لا محالة. فالمحاكم الدولية قد شرعت بالفعل في النظر في عدة قضايا ذات صلة.

السيد الرئيس، دعني أنتقل الآن إلى جدول أعمال الأمن الدولي الأوسع. لقد تحدثت سفيرنا عن الحاجة إلى استعادة الثقة ولكن كيف يمكننا بناء الثقة إذا كان يوجد بين طهرانينا طرف ينتهك المعاهدات الدولية وميثاق الأمم المتحدة، ناهيك عن العديد من الاتفاقات الثنائية؟ فقد سمعنا جميعاً أكثر من مرة، فيما يتعلق ببعض البلدان، ولا سيما أوكرانيا، بيانات صادرة عن الكرملين بشأن الشراكة والثقة والشفافية. ولكن، تبين لنا أنه يوجد، وراء تلك البيانات، اعتداء مسلح وحشي ومخطط له بعناية أدى إلى الاحتلال اللاحق لأقاليم دول مجاورة لروسيا.

ويمكن وصف هذا النهج الذي تتبعه الحكومة الروسية في أغلب الحالات بأنه يطابق المثل الفصيح القائل "ذئب في ثوب حمل". فتحت غطاء الأهداف النبيلة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، يخفي الاتحاد الروسي بكل وسيلة ممكنة انتهاكاته الفظيعة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الثنائية. ونتيجة لذلك، يموت الأبرياء ويُلحق ضرر هائل بحق فرادى الأقطار في العيش والتنمية بسلام. فالثقة بين اللاعبين الدوليين قد تقوضت وهيكل الأمن العالمي قد تضرر.

وسأذكر أمرين اثنين فقط، على سبيل المثال. أولاً مذكورة بودابيسست: فصحيح أن الجانب الروسي لم يستخدم الأسلحة النووية في اعتدائه على أوكرانيا، وهو الأمر المحظور بموجب المادة 5 من تلك الوثيقة، غير أنه انتهك في الوقت نفسه وبصورة دنيئة جميع المخرجات الأخرى المضمنة في هذه الوثيقة الأساسية بالنسبة لهيكل الأمن الدولي ككل، التي تنص على احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة وعلى الالتزام بالامتناع عن أي استخدام للقوة أو تهديد باستخدامها للمساس بسلامة أقاليم أوكرانيا أو استقلالها السياسي وبالامتناع عن ممارسة القسر الاقتصادي على أوكرانيا، في جملة أمور أخرى.

ثانياً، ذكر ممثل الاتحاد الروسي الدعم الذي قدمه الاتحاد الروسي طيلة عشرين إلى ثلاثين سنة خللت لأجل تقوية الهيكل الأمني الدولي. ويذكرني هذا بأن هناك مبدأ ينص على أن التفسير الأبسط هو التفسير الصحيح. لذلك، أود أن أقدم لممثل الاتحاد الروسي أبسط نصيحة ممكنة: يكفي أن تحترموا الاتفاقات القائمة فقط بما فيها، بل وعلى الأخص منها، مذكورة بودابيسست واتفاقية الأسلحة الكيماوية وغيرها من المعاهدات التي أنتم طرف فيها والتي تشكل بالفعل الهيكل الأمني الدولي. فمن شأن ذلك أن يساهم نوعاً ما في إعادة الثقة الضرورية للمضي قدماً في عمل مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً، وأعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، وقبل كل شيء، أود أن أرحب بسفيرة النرويج الموقرة وأتمنى لها تمام التوفيق.

السيد الرئيس، طلبت الكلمة لممارسة حق وفدي في الرد على ملاحظة أدلى بها ممثل الولايات المتحدة. فقد ادعى ممثل الولايات المتحدة أن إيران لا تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية. وهذا ببساطة قول مغرِق في الخطأ لدرجة أنه لا يستلزم أي توضيح. فمن الصحيح القول إن إيران، في الواقع، قد أفرطت ولا تزال في الامتثال لأحكام المعاهدة، لا سيما عقب وضع خطة العمل الشاملة المشتركة، والاتفاق المتعدد الأطراف نفسه المؤيد بقرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة 2231(2015)، وأن الولايات المتحدة قد انسحبت منه بسبب تقلب في المزاج وهي لا تزال منتهكاً كبيراً له. ولا تزال الولايات المتحدة مصرة على انتهاك قرار مجلس الأمن 2231 حتى بعد مضي أسابيع على اندحار نظام ترامب السيء صيته.

ومن جملة تقليد الولايات المتحدة العريق في انتهاك التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي، على سبيل المثال لا الحصر بالتأكيد، ما يلي: أولاً، فيما يتعلق بالالتزامات الناشئة عن المادة السادسة، تطوير أسلحة نووية جديدة، وإدلاء مسؤولين من الولايات المتحدة ببيان جاء فيه أن الالتزامات المتفق عليها أثناء مؤتمرات الاستعراض السابقة، ولا سيما الخطوات العملية الـ 13 نحو نزع السلاح التي اعتُمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام 2000، التزامات عفى عنها الدهر، وأن الولايات المتحدة غير ملزمة بالتقيد بها، في انتهاك مادي لالتزاماتها بموجب المادة السادسة وللتزامات المنبثقة عن مؤتمر الاستعراض السابق. والحقيقة أن الولايات المتحدة لم تتقيد بالتزاماتها الناشئة عن المادة السادسة من العهد، التي تدعو جميع الأطراف إلى توخي المفاوضات على نزع السلاح النووي بحسن نية. وربما أمكن لممثل الولايات المتحدة توضيح قراءتهم لالتزاماتهم الناشئة عن هذه المادة.

ثانياً، اقتسام الأسلحة النووية أياً كان نوعها هو انتهاك واضح للالتزامات الصريحة الناشئة عن المادتين الأولى والثانية من المعاهدة. فالولايات المتحدة، بنقلها مئات من الأسلحة النووية إلى دول معينة غير حائزة للأسلحة النووية، تكون في وضع عدم امتثال واضح لالتزاماتها بعد الانتشار بموجب المادتين الأولى والثانية.

ولا يفسر أي حكم من أحكام المعاهدة، مثلما نصت على ذلك المادة الرابعة من المعاهدة، على أنه يمس بالحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأطراف بموجب المادة الرابعة. فجميع الدول الأطراف ملزم بتيسير تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية إلى أقصى حد ممكن لأجل الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وفي هذا الشأن، أود فقط أن أكرر القول إن الوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمرات الاستعراض لسنوات 1985 و 2000 و 2010 تنص على احترام وحماية اختيارات وقرارات كل بلد في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والطريقة التي منعت بها الولايات المتحدة إيران من التمتع بحقوقها بموجب هذه المادة تشكل مرة أخرى عدم امتثال من قبل الولايات المتحدة لالتزاماتها بموجب المادة الرابعة من العهد.

إن إيران تحترم على الدوام القانون الدولي احتراماً تاماً وتمتثل بشكل كامل لالتزاماتها الناشئة عن معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية، ولقد حان الوقت لأن تنفذ الولايات المتحدة التزاماتها الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً. طالما أنه لم يعد هناك متكلمون في هذه الظهيرة، أشكركم جميعاً مرة أخرى على تعليقاتكم واقتراحاتكم المفيدة. وأطلب إلى الوفود التي قدمت مقترحات نصية أن تتفضل بتقديم تلك المقترحات كتابياً. وأدعو أيضاً الوفود إلى مواصلة الاتصال بي ثنائياً في حال كانت لديها أي مسألة تود الإسهاب في مناقشتها.

والآن أثيرت أيضاً بضعة أسئلة وسأحاول الإجابة على بعض منها على الأقل. ففيما يخص السؤال عما إذا كانت الموارد المالية المتوفرة لدى المؤتمر كافية لتغطية نفقات اجتماعات الهيئات الفرعية،

أحيلكم إلى المذكرة الشفهية التي أرسلتها الأمانة إلى جميع الوفود الأسبوع الماضي. واستناداً إلى ذلك، لدي أمل كبير في أن تتوفر الموارد اللازمة لكي يتسنى عقد هذه الاجتماعات. وأعطي الكلمة للأمانة.

السيدة دي (أمانة مؤتمر نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس. أؤكد أن شعبة إدارة مكتب الأمم المتحدة في جنيف قد عملت بشكل وثيق مع مكتب المراقب المالي في مقر الأمم المتحدة، الذي التزم بتوفير الموارد لتغطية النفقات الإضافية التي سيستلزمها استخدام منصات افتراضية لأجل عمل الهيئات الممولة من الميزانية العادية، من قبيل مؤتمر نزع السلاح، في عام 2021. وعليه، سيكون التمويل متاحاً ما دام مؤتمر نزع السلاح يحتاج إلى عقد اجتماعات افتراضية بسبب التدابير المتخذة من قبل البلد المضيف ومكتب الأمم المتحدة في جنيف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمانة على هذا التوضيح.

طُرح أيضاً سؤال عما إذا كانت اجتماعات الهيئات الفرعية ستكون رسمية أو غير رسمية. وأقول إن الاثنين ممكنان معاً. فسيكون لكل هيئة فرعية تنظيم أربع اجتماعات وأقترح البدء باجتماع رسمي تُلقى فيه بيانات عمومية أكثر ثم الانتقال ربما إلى اجتماعات غير رسمية بالنسبة للاجتماعين التاليين، على أن يكون الاجتماع الأخير رسمياً مرة أخرى لإنهاء العمل، بينما يكون كل منسق حراً في تنظيم العمل وفق ما يراه مناسباً. لكن، كما سبق أن قلت، الأمر يعود لكل هيئة فرعية في تنظيم عملها الخاص بها.

أما عن السؤال عما إذا كانت الاجتماعات ستعقد بصفة شخصية أو في شكل هجين، فالأمر ليس بأيدينا. حيث يعتمد على القرارات التي تتخذها السلطات السويسرية، لذا علينا أن نتنظر لنرى ما سيكون ممكناً.

وقد سأل ممثل الهند عن السبب المنطقي وراء التغيير الذي أُدخل على آخر فقرة في الديباجة في مشروع المقرر الأول الذي جاء فيه "إذ يذكر بالمادة 28" عوض "عملاً بالمادة 28". إنه اقتراح قدمه الاتحاد الروسي ورأينا أنه ربما يكون صياغة أفضل. ولكن ليس ثمة اختلاف كبير جوهرياً.

ثم طُرح سؤال هام عن سبيل المضي قدماً وعن خارطة الطريق. ومثلما سبق أن قلت، أصغينا بانتباه شديد إلى جميع التعليقات والاقتراحات التي قدمت، والتي حظي بعضها بدعم واسع من عدة وفود، بينما لم يتفق بعض الوفود ربما مع اقتراحات أخرى. وسنحاول مرة أخرى أن نضع في الاعتبار أكثر ما يمكننا منها سعياً منا إلى الاهتمام بالشواغل، ولكننا سنضطر إلى الحفاظ على توازن عام.

وقال بعضكم إن الحزمة لا تتسم بالكمال ويستحيل أن تتسم به، وأنا أتفق مع هذا القول إلى حد كبير. وأرى أنه إذا كانت الحزمة تتسم بالكمال في رأي وفد ما فإنها قد تصبح غير مقبولة بالنسبة لوفد آخر. ولعل هذا يفسر السبب وراء هذه المشكلة التي تعترضنا. غير أنني سمعت العديد من عبارات التأييد من وفود مستعدة للتخلي بالمرونة وأنا ممتن جداً على ذلك. وسننظر في الاقتراحات ونناقشها مع جميع أعضاء مجموعة الرؤساء الستة لهذه الدورة. وسنحاول العودة إليكم في أقرب وقت ممكن باقتراح محسّن وإن كان غير متسم بالكمال قد يكون مقبولاً في رأينا. وعليه، أقترح أن نجتمع يوم الأربعاء صباحاً، بهدف اعتماد العناصر المختلفة من الحزمة المقترحة. وحتى ذلك الحين، أبقى رهن الإشارة لعقد مشاورات في أي وقت.

رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة على الساعة 16/20.